غـــرفـة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

الأمن الغذائي
بين الواقع والتحديات

قسم الدراسات والأبحاث
إدارة السياسات والدراسات
غرفة تجارة عمان

حزيران/ 2022

المحتويات

الملخص التنفيذي	01
مقدمة عامة	03
1- تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الأردن	04
1-1 درجة وترتيب الأردن على سلم الأمن الغذائي العالمي	05
1-2 نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الأردن	06
1-3 نصيب الاسرة من الغذاء المتاح للاستهلاك	07
1-4 متوسط الانفاق السنوي للأسرة على مجموعة الأغذية الأساسية	08
1-5 الصادرات والمستوردات الأردنية من المواد الغذائية	08
2- تحديات انعكاس ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً على الغذاء الآمن	09
2-1 أسعار السلع الغذائية الأساسية عالمياً	10
2-2 مؤشر أسعار مجموعة الأغذية الأساسية محلياً وعالمياً	11
2-3 تأثير الحرب الروسية الأوكرانية	11
2-4 مؤشر أسعار الحبوب محلياً وعالمياً	13
2-5 مؤشر أسعار الزيوت النباتية محلياً وعالمياً	13
2-6 مؤشر أسعار منتجات الالبان محلياً وعالمياً	14
2-7 مؤشر أسعار اللحوم محلياً وعالمياً	14
2-8 مؤشر أسعار السكر محلياً وعالمياً	15
3- توصيات تساهم في استقرار وتعزيز الامن الغذائي	16
3-1 سياسات الاستجابة لارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً	16
3-2 مقترحات تحسين سير ونشاط الأمن الغذائي	16
قائمـــة المراجـــع	17

المُلخص التنفيذي

شهد العالم خلال السنوات الماضية تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وطبيعية اثرت على سلاسل التوريد للسلع الغذائية، مما شكّل خطراً على الأمن الغذائي العالمي وخاصة للدول المستوردة للغذاء مثل الأردن الذي يستورد نحو (86.2 %) من احتياجاته من الزيوت النباتية، و(96 %) من احتياجاته من الحبوب، و (100%) من احتياجاته من الأرز والسكر. ويستحوذ الغذاء على دخل المواطن الأردني - حسب قيمة فاتورة استيراد المواد الغذائية باستثناء التبغ والمشروبات ما نسبته (33 %) من دخله السنوي.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة أجزاء:

يبين الجزء الأول واقع الأمن الغذائي في الأردن حسب مؤشرات الامن الغذائي خلال الفترة 2019 - نيسان 2022، وتظهر المؤشرات:

- يعاني ما يقارب (3 %) من الأسر الأردنية من انعدام الأمن الغذائي، و(53 %) آخرون مُعرضون لانعدام الأمن الغذائي.
- توصف النظم الغذائية في الأردن بالهشاشة والضعف، حيث يقع الأردن في منطقة جافه أو شبة جافة مع هطول نسبة أمطار منخفضة ومتذبذبة من عام إلى آخر، بالإضافة إلى محدودية المياه واعتماد الأردن بشكل كبير على المدخلات الغذائية والزراعية المستوردة.
- احتل الأردن المرتبة (49) عالمياً ضمن مؤشر الامن الغذائي العالمي لعام 2021، وبلغت درجته (64.6) درجة.
- صُنّفَ الأردن بأنه بلد مستوردٍ للغذاء حسب تصنيف لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، حيث يعتمد على الإنتاج المحلي والاستيراد لتوفير المواد الغذائية للسكان البالغ عددهم (11.5) مليون نسمة، وبنمو سكانه بمعدل (2.3%) سنوياً. وبالرغم من وجود اكتفاء ذاتي لديه في بعض السلع الغذائية وتصديره لسلع زراعية وغذائية معينة، إلا أنه يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لسد حاجاته من السلع الغذائية الرئيسة ذات نسب الاكتفاء الذاتي المنخفض جداً مثل الحبوب، والسكر، واللحوم الحمراء، والزيوت النباتية.
- يقدر الغذاء المتاح للاستهلاك (الإنتاج المحلي من السلع الغذائية + كمية المستوردات - كمية الصادرات) بنحو (5.4) مليون طن في عام 2021 مقارنة بنحو (5.1) مليون طن في عام 2020.
- يتراوح معدل إنفاق الأسرة الأردنية على المجموعات الغذائية ما بين (28 % - 46 %) من دخلها، ومع استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً وتأثير ذلك على الأسعار المحلية، فإن معدل الانفاق على السلع الغذائية الأساسية وبحسب التقديرات سوف يرتفع.
- يبلغ معدل الإنفاق السنوي للأسرة الأردنية (12,236) ألف دينار، بينما يبلغ معدل دخل الأسر الأردنية (11,242) ألف دينار الأمر الذي يشير إلى أن هناك عجزاً سنوياً في الإنفاق بنحو ألف دينار، ويُتوقع ارتفاع ذلك العجز تبعاً لزيادة أسعار السلع المختلفة عالمياً.
- تشكّل تجارة المواد الغذائية نسبة كبيرة جداً من تجارة الأردن الخارجية، فقد وصلت قيمة المستوردات الأردنية من المواد الغذائية المختلفة إلى حوالي (3) مليار دينار خلال العام 2021.

في الجزء الثاني تم تحليل انعكاس ارتفاع أسعار السلع عالمياً على توفر الغذاء الآمن، ومقارنة مؤشر أسعار السلع الأساسية محلياً وعالمياً، خلال الفترة -2019نيسان 2022، وتظهر النتائج:

- ارتفعت اسعار الزيوت عالمياً (20 %)، وأسعار الذرة (16.3 %)، وأسعار السكر (12.1 %)، وأسعار القمح واللحوم الحمراء حوالي (10 %). ومن المرجح أن تظل أسعار المواد الغذائية مرتفعة في المستقبل المنظور، ومن المتوقع أن يُدفع آلاف الأشخاص إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد.
- بلغ متوسط أسعار الحبوب محلياً (132.5) وبارتفاع مقداره (6.3) نقاط، وبلغ عالمياً (156.4) نقطة. بارتفاع مقداره (59.8) نقطة. ووصل إلى مستوى قياسي في نيسان 2022 حيث بلغ (169.7) نقطة بسبب الحصار المستمر للمرافئ في أوكرانيا والمخاوف إزاء ظروف المحاصيل في عام 2022 في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين شهد الطلب العالمي انخفاضا طفيفا في ظل ارتفاع الأسعار بحسب منظمة الأغذية والزراعة.

المُلخص التنفيذي

- بلغ متوسط أسعار الزيوت النباتية محلياً (123.2) نقطة وبارتفاع مقداره (13.3) نقطة، أمّا عالمياً فقد ارتفع إلى (219.3) نقطة بارتفاع حاد مقداره (136) نقطة، ووصل الى مستوى قياسي في نيسان 2022 حيث بلغ (237.5) نقطة بسبب استمرار نقص الإمدادات العالمية وارتفاع تكاليف النقل.
- بلغ متوسط أسعار منتجات الألبان محلياً (103.2) نقطة وبارتفاع مقداره (6.0) نقاط، أمّا عالمياً فقد ارتفع إلى (141.7) نقطة بارتفاع مقداره (38.9) نقطة، ويرجع سبب الارتفاع إلى استمرار نقص الإمدادات العالمية، خاصة وأن إنتاج الحليب في أوروبا الغربية بقي دون مستوياته الموسمية، وقد سجّلت الأسعار الدولية للزبدة الارتفاع الأكبر، وهو ما عكس انكماش العرض، بما في ذلك انخفاض المخزونات، وبخاصة في أوروبا الغربية، وسط ارتفاع حاد في الطلب على التسليم في الأجل القريب بحسب منظمة الأغذية والزراعة.
- بلغ متوسط أسعار اللحوم محلياً (95.9) نقطة وبارتفاع مقداره (7.1) نقطة، أمّا عالمياً فقد ارتفع إلى (116.6) نقطة بارتفاع مقداره (16.6) نقطة، ويرجع سبب الارتفاع بحسب منظمة الأغذية والزراعة إلى الطلب الكبير وسط انكماش العرض العالمي، بما يعكس اختلالات في صادرات الدواجن من أوكرانيا وارتفاع حالات تفشي إنفلونزا الطيور في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وانخفاض العرض للمواشي الجاهزة للذبح.
- بلغ متوسط أسعار السكر محلياً (109.2) نقطة وبارتفاع مقداره (5.2) نقطة، أمّا عالمياً فقد ارتفع إلى (115.7) نقطة أي بارتفاع مقداره (37) نقطة، ويرجع سبب ذلك بحسب منظمة الأغذية والزراعة إلى ارتفاع أسعار الإيثانول في البرازيل، مصحوباً باستمرار ارتفاع الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى الزيادة في الأسعار العالمية للسكر.

في الجزء الثالث تم صياغة توصيات تساهم في استقرار وتعزيز الامن الغذائي، ضمن المحاور التالية:

- في مجال سياسات الاستجابة لارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً يجب على صانعي السياسات اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة لتخفيف أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية العالمية على أسعارها محلياً إضافة إلى السياسات الحالية، فضلاً عن التصدي لمخاطر الأمن الغذائي والتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار على الفقراء وضمان حماية الأسر الضعيفة، ومن أبرز تلك التدابير: الغاء الرسوم والضرائب على المواد الغذائية، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي.
- في مجال تحسين سير ونشاط الامن الغذائي يجب تصحيح الاختلال في الأمن الغذائي، والتغلب على المعيقات التي تحول دون نهوضه وتحسين مستوياته وذلك من خلال استغلال مميزات منطقة وادي الأردن وأراضي الخزينة لزراعة القمح والشعير، وبناء منصات جديدة لزيادة تخزين القمح والشعير في الأردن، وإنشاء مجلس أمن غذائي يعمل على حل المشاكل الغذائية في السوق، وتخفيض كلف استيراد الغذاء في مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، وتقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية من البنوك للمستوردين وتجار الجملة، وتعزيز الاستثمار في مجال الغذاء ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتحفيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في هذا الاتجاه، وتطوير كفاءة استخدام المياه والزراعة المائية وتنفيذ المبادرات المقترحة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

مقـدمـــة

أصبحت قضية توفير الغذاء موضوعاً مقلقاً وهماً كبيراً لبعض الدول وبالأخص الفقيرة منها، وفي ظل ما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تغييرات عديدة مثل التغيير المناخي وأثره المباشر على المحاصيل الزراعية والحيوانية، وتأثر العالم بجائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وتأثير كل ذلك على سلاسل الامدادات الغذائية، الأمر الذي زاد من مخاوف انتشار البطالة، والفقر والجوع، وسوء التغذية بجميع أشكاله، مما جعل موضوع الأمن الغذائي يحظى بأولوية قصوى لمعظم دول العالم.

ووفقًا لتوقعات أسواق السلع الأولية الصادرة عن البنك الدولي لشهر نيسان 2022، فإن الحرب في أوكرانيا قد غيرت الأنماط العالمية للتجارة والإنتاج والاستهلاك بطرق من شأنها أن تحافظ على الأسعار عند مستويات عالية تاريخيا حتى نهاية عام 2024، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في ظل الارتفاع العالمي لأسعار المواد الأساسية، وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لأنهم ينفقون نصيبا أكبر من دخلهم على الغذاء مما ينفقه الناس في البلدان ذات الدخل المرتفع.

وبحسب البنك الدولي فإنه وخلال الأشهر المقبلة، سيكون التحدي الرئيسي هو الوصول إلى الأسمدة التي قد تؤثر على إنتاج الغذاء عبر العديد من المحاصيل في مناطق مختلفة، فقد قفزت أسعار الأسمدة في نيسان 2022 إلى نحو (20 %) منذ بداية العام، وتقريباً أعلى بثلاث مرات مقارنة بالعام الماضي، حيث تعتبر روسيا وبيلاروسيا من أكبر الدول المصدرة للأسمدة، حيث تمثلان (38 %) من الأسمدة البوتاسية، و(17%) من الأسمدة المركبة، و(15%) من الأسمدة النيتروجينية في العالم.

في الأردن، يمثل الأمن الغذائي تحدياً بسبب العديد من العوامل الهيكلية والسياسية، مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي البطيء وزيادة تكاليف المعيشة، مع وجود تفاوتات واضحة بين المناطق والفئات السكانية. كما أن تغطية شبكة الأمان الاجتماعي لا تزال محدودة، وعليه، فإن موضوع الأمن الغذائي يحتاج إلى تضافر الجهود لتحسين مستوى الأمن الغذائي وسلاسل القيمة للمنتجات الزراعية والغذائية لما لها من أهمية كبيرة في زيادة القيمة للقطاع الزراعي وزيادة منعة الأردن.

وقد انبثقت مؤخراً رؤية التحديث الاقتصادي (في حزيران 2022) والتي جاءت نتيجة مخرجات ورش العمل الاقتصادية الوطنية التي وجّه جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم الديوان الملكي بتنظيمها بداية كانون الثاني من العام الجاري بالتعاون مع أصحاب الخبرة والتخصص في القطاعات الاقتصادية والحكومة ووضع رؤية شاملة وخارطة طريق مُحكمة للسنوات المقبلة، والتي دعت إلى إطلاق الإمكانيات لتحقيق النمو الشامل المستدام، الذي يكفل مضاعفة فرص العمل المتاحة للأردنيين والأردنيات، وتوسيع الطبقة الوسطى، ورفع مستوى المعيشة لضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين، وسيتم تنفيذها من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي (35) من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من (360) مبادرة، جرى وضع وصف تفصيلي لكل منها، وتحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي، وكان من أبرز تلك المحركات (الزراعة والأمن الغذائي).

ومن أبرز ملامح إهتمام وأولوية الأمن الغذائي بالأردن، تم في عام 2021 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021 - 2030)، كما تم في بداية عام 2022 إطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة (2022 - 2025).

فهذا التقرير يُحلل مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن، وتحديات انعكاسات ارتفاع أسعار السلع عالمياً على توفير الغذاء الآمن، كما يُقدم التوصيات التي من شأنها أن تساهم في استقرار وتعزيز الأمن الغذائي.

أولاً تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن

حسب تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام 2020، يعاني ما يقارب (3%) من الأسر الأردنية من انعدام الأمن الغذائي، والبالغ عددهم (219183) فرداً، و(53%) آخرون مُعرضون لانعدام الأمن الغذائي، وتوصف النظم الغذائية في الأردن بالهشاشة والضعف، حيث يقع الأردن في منطقة جافه أو شبة جافة مع هطول نسبة أمطار منخفضة ومتذبذبة من عام إلى آخر، بالإضافة إلى محدودية المياه الأرضية المتجددة واعتماد الأردن بشكل كبير على المدخلات الغذائية والزراعية المستوردة. ويرجع انعدام الأمن الغذائي لعدة أسباب، منها تقلب أسعار الأسواق العالمية، والزيادات السكانية المفاجئة، وإهمال الأرضي الزراعية، والبطالة، والفقر، وعدم قدرة برامج الحماية الاجتماعية على الإيفاء باحتياجات المعوزين، ومع ذلك يُصنف الأردن ضمن البلدان ذات الخطورة المنخفضة في مؤشر الجوع العالمي.

يعتمد الأردن اعتماداً كبيراً على واردات السلع الغذائية الاستراتيجية التي تُشكل غالبية سلة الأغذية المحلية، كما ويستورد الأردن (ما قيمته حوالي (4,2) مليار دولار) من المنتجات الغذائية والزراعية بما في ذلك أكثر من (95%) من احتياجات البلد من القمح والشعير، فضلا عن (100%) من احتياجاته من الأرز والسكر، وهذا يؤكد على أهمية دور قطاع التجارة في تأمين كميات كافية من السلع الغذائية الاستراتيجية للأردن، ويؤدي قطاع المواد الغذائية الأردني دوراً مهماً ومؤثراً في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة لجميع شرائح المجتمع، ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، ويشكل نسبة أساسية من الصادرات والمستوردات الأردنية، ويضم أصنافاً عديدة، مثل (الحيوانات الحية، المحضرات الغذائية، منتجات الالبان والبيض، الحبوب ومحضراتها، الخضروات والفواكه، المكسرات، النباتات، الاعلاف، المشروبات والتبغ، السكر، اللحوم والاسماك، زيوت ودهون).

أولاً تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن

1-1 درجة وترتيب الأردن على سلم الأمن الغذائي العالمي

يقيس مؤشر الامن الغذائي القضايا الأساسية للأمن الغذائي من خلال (58) مؤشراً فرعياً تتعلق بالقدرة على التحمل لحوالي (113) دولة من حيث (تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والمنعة). وحسب المؤشر، تصدرت قطر أعلى مرتبة عربياً ضمن مؤشر الأمن الغذائي بدرجة (73,6)، فيما كانت إيرلندا في المركز الأول عالمياً بدرجة (84,0).

احتل الأردن المرتبة (49) عالمياً ضمن المؤشر لعام 2021، وبلغت درجته (64,6)، حيث احتل في العام 2020 ذات المرتبة عالمياً وبدرجة بلغت (64,3). ووفق المؤشر، فقد سجل الأردن (4) نقاط قوة في المؤشرات الفرعية، وهذه النقاط هي:

1. برنامج لشبكات الأمان الغذائي، بدرجة (100).
2. نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي، بدرجة (97,9).
3. التغيير في متوسط تكاليف الغذاء، بدرجة (88,5).
4. سلامة الغذاء، بدرجة (80,2).

جدول رقم (1): درجة وترتيب الاردن على سلم الأمن الغذائي العالمي 2021

المؤشر	الدرجة	التغير عن 2020	الترتيب عالمياً	التغير عن 2020
المقدرة الاقتنائية	80.4	0.4	42	3
التـوافـــر	55.2	0.7	64	6
النوعية والسلامة	63.5	-	64	1
المصادر الطبيعية والمنعة	54.2	0.4	36	0

المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2021.

عربياً، احتل الأردن المرتبة السابعة من بين 14 دولة عربية شملها التقرير، ووفقاً للمؤشر فقد تصدرت قطر ترتيب الدول العربية، تلتها الكويت، والامارات، وعُمان، والبحرين، والسعودية على التوالي، في حين جاءت اليمن التي تعيش حرباً منذ سنوات، في المركز الأخير عربياً وقبل الأخير عالمياً.

شكل رقم (1): ترتيب ودرجة الدول العربية على سلم الأمن الغذائي العالمي 2021.

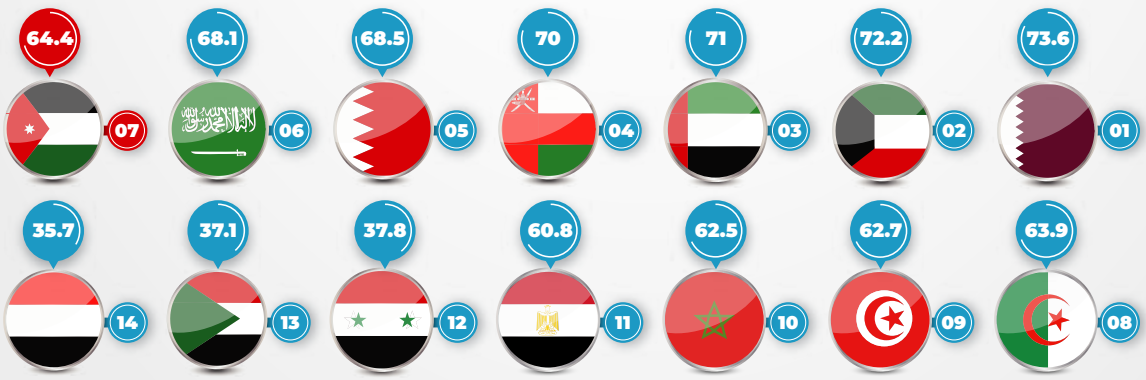

المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2021.

أولاً تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن

2-1 نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الأردن

الأردن بلد مستوردٍ للغذاء حسب تصنيف لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، حيث يعتمد على الإنتاج المحلي والاستيراد لتوفير المواد الغذائية للسكان البالغ عددهم (11,5) مليون نسمة، وبنمو سكانه بمعدل (2,3%) سنوياً. وبالرغم من وجود اكتفاء ذاتي لديه في بعض السلع الغذائية وتصديره لسلع زراعية وغذائية معينة، إلا أنه يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لسد حاجاته من السلع الغذائية الرئيسة ذات نسب الاكتفاء الذاتي المنخفض جداً مثل الحبوب، والسكر، واللحوم الحمراء، والزيوت النباتية.

جدول رقم (2): الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في عام 2021

السلع الغذائية	الإنتاج (طن)	الصادرات (طن)	الواردات (طن)	مجموع الاستهلاك (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
الخضراوات	1,217,477	266,061	2,097	953,513	127.7 %
البيض	73,748	3,701	157	70,204	105.0 %
الحليب	410,174	0	0	410,174	100.0 %

السلع الغذائية	الإنتاج (طن)	الصادرات (طن)	الواردات (طن)	مجموع الاستهلاك (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
لحوم الدواجن	217,572	9,548	52,628	260,652	83.5 %
الفواكه (بدون زيتون)	195,626	9,499	137,220	323,347	60.5 %

السلع الغذائية	الإنتاج (طن)	الصادرات (طن)	الواردات (طن)	مجموع الاستهلاك (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
لحوم حمراء	29,755	18,943	101,743	112,556	26.4 %
الزيوت النباتية	24,402	3,579	155,397	176,220	13.8 %
الأسماك	2,638	1,081	36,043	37,601	7.0 %
الحبوب	107,959	17,575	2,393,504	2,483,888	4.3 %

السلع الغذائية	الإنتاج (طن)	الصادرات (طن)	الواردات (طن)	مجموع الاستهلاك (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
السكر	0	54	371,291	371,237	0.0 %
الأرز	0	2,146	213,884	211,738	0.0 %

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

يظهر الجدول رقم (2) انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية وانعدامها حياناً، وهذا يُوضح مدى حاجة الاقتصاد الوطني إلى تعزيز الاستثمار في مجال الغذاء ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتحفيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في هذا الاتجاه وبشكل مدروس وممنهج لضمان وتعزيز الأمن الغذائي الأردني والاعتماد على الذات لتوفير الغذاء محلياً.

أولاً تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن

3-1 نصيب الأسرة من الغذاء المتاح للاستهلاك

الغذاء المتاح للاستهلاك عبارة عن الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافاً إليه كمية المستوردات ناقصاً كمية الصادرات في فترة زمنية معينة. **وتشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ان** إجمالي الغذاء المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع الغذائية تُقدّر بنحو (5,4) مليون طن في عام 2021 مقارنة بنحو (5,1) مليون طن في عام 2020.

وحسب التوزيع السلعي للغذاء للمتاح للاستهلاك فان السلع النباتية - وخاصة الحبوب منها - تساهم بالنصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك، فقد ساهم المتاح للاستهلاك من الحبوب بنحو (46 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك من مجموعة السلع الغذائية، حيث ارتفع نصيب الأسرة من المتاح للاستهلاك فيها إلى (1,1) طن في العام 2021 مقارنة بنحو (0,8) طن في العام 2020 أي بزيادة مقدارها (34,6 %)، وهي أعلى زيادة في نصيب الأسرة من المتاح للاستهلاك خلال العامين الماضيين، يليها السكر بنسبة زيادة بلغت نحو (32,9 %)، بينما سجّلت الفواكه أكبر انخفاض لنصيب الأسرة من المتاح للاستهلاك بنسبة (55,5 %)، تلاها الحليب والزيوت النباتية والخضراوات بنحو (12,3 %) و(12,2 %) و(7,7 %) على التوالي.

جدول رقم (3): نصيب الاسرة من السلع الغذائية الأساسية المتاحة للاستهلاك لعامي 2020 -2021

السلع الغذائية	2020		2021		التغير في نصيب الأسرة (%)
	المتاح للاستهلاك (طن)	نصيب الأسرة (كغم)	المتاح للاستهلاك (طن)	نصيب الأسرة (كغم)	
الحبوب	1,804	804	2,484	1,083	34.6 %
السكر	273	122	371	162	32.9 %
الأسماك	32	14	38	16	14.8 %
البيض	60	27	70	31	14.4 %
لحوم الدواجن	231	103	261	114	10.3 %
لحوم حمراء	105	47	113	49	4.8 %
الأرز	205	91	212	92	0.9 %
الخضراوات	1,010	451	954	416	-7.7 %
الزيوت النباتية	196	87	176	77	-12.2 %
الحليب	457	204	410	179	-12.3 %
الفواكه (بدون زيتون)	710	317	323	141	-55.5 %
المجموع	5,083	2,267	5,411	2,359	4.0 %

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

أولاً تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن

4-1 متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على مجموعة الأغذية الأساسية

يتراوح معدل إنفاق الأسرة الأردنية على المجموعات الغذائية ما بين (28 % - 46 %) من دخلها، حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة، وأن الأسر الأردنية تنفق في المتوسط على مجموعة الأغذية الأساسية ما نسبته (73 %) من مجموع إنفاقها المخصص للغذاء.

ومع استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً وتأثير ذلك على الأسعار المحلية، فإن معدل الانفاق على السلع الغذائية الأساسية وبحسب التقديرات سوف يرتفع بنسبة تتراوح ما بين (10 % - 43 %)، ويعود ذلك إلى أن نحو (80 %) من مجموعة الأغذية الأساسية في الأردن مستورد من الخارج.

ويبلغ معدل الإنفاق السنوي للأسرة الأردنية (12,236) ألف دينار، أي نحو (1020) دينار في الشهر الواحد، بينما يبلغ معدل دخل الأسر الأردنية (11,242) ألف دينار بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأمر الذي يشير إلى أن هناك عجزاً سنوياً في الإنفاق بنحو ألف دينار، ويُتوقع ارتفاع ذلك العجز تبعاً لزيادة أسعار السلع المختلفة عالمياً.

شكل رقم (2): معدل إنفاق الأسرة على السلع الأغذية الأساسية إلى إجمالي الإنفاق السنوي

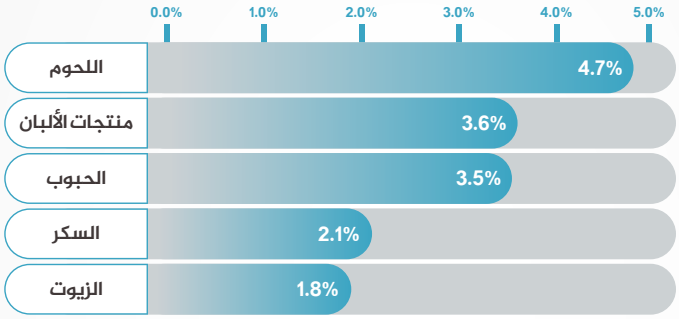

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

5-1 الصادرات والمستوردات الأردنية من المواد الغذائية

تشكّل تجارة المواد الغذائية نسبة كبيرة جداً من تجارة الأردن الخارجية، ويرتبط قطاع المواد الغذائية بقطاعات أخرى كالنقل والتوزيع. **وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة** الى ارتفاع قيمة المستوردات الأردنية من المواد الغذائية المختلفة من (2,532) مليون دينار خلال العام 2017، إلى (2,963) مليون دينار خلال العام 2021. وارتفاع قيمة الصادرات الأردنية من المواد الغذائية المختلفة من (718) مليون دينار خلال العام 2017، إلى (782) مليون دينار خلال العام 2021.

شكل رقم (3): حجم المستوردات والصادرات الأردنية من المواد الغذائية (مليون دينار)

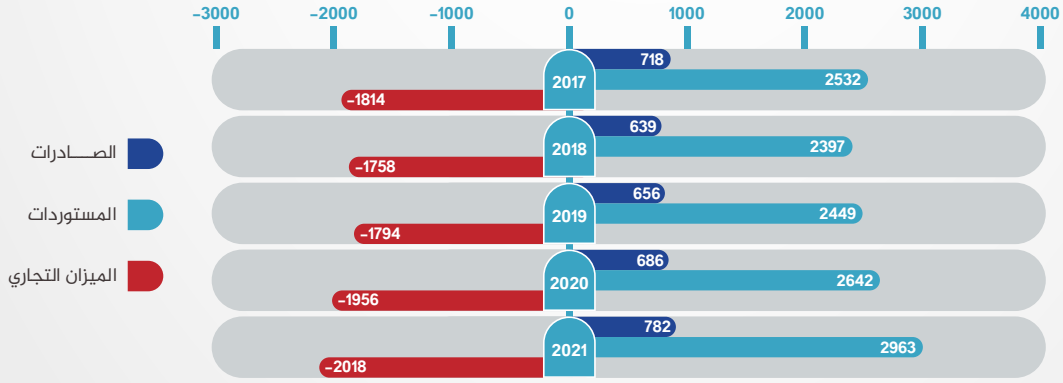

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

يعمل في هذا قطاع تجارة المواد الغذائية مجموعة كبيرة جداً من الشركات، وتشير بيانات غرفة تجارة عمان، الى ان عدد الشركات التجارية العاملة في قطاع المواد الغذائية والمسجلة لدى غرفة تجارة عمان بلغ (10,424) شركة وبإجمالي رأس مال بلغ (787,1) مليون دينار خلال العام 2021، مما يشير الى قدرة تلك الشركات على استيراد المواد الغذائية من مختلف دول العالم.

ثانياً

تحديـــات انعكاس ارتفـــاع أســـعـار السلع الغـذائيـــة عالميـــاً على توفر الغـذاء الآمن

وفقاً لبيانات البنك الدولي خلال الفترة (كانون الثاني - نيسان/ 2022) لا يزال تضخم الأسعار المحلية مرتفعاً لدى معظم الدول، حيث أن (92.9 %) من البلدان منخفضة الدخل، و(84.2 %) من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و(78 %) من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، شهدت مستويات تضخم أعلى من (5 %).

وبحسب خبراء في إدارة صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن أسعار السلع الأساسية التي ارتفعت بسبب الحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها، وكان لها تأثير اقتصادي كبير على دول المنطقة لا سيما المستوردة للنفط، ففي حين أن أسعار المواد الغذائية كانت مرتفعة بالفعل من قبل، فقد أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فكانت السلع الأكثر تضرراً هي القمح والذرة وزيوت الطعام والأسمدة، حيث تواجه أسواق السلع العالمية مخاطر صعود بسبب: (انخفاض إمدادات الحبوب، وارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار الأسمدة، وتعطيل التجارة بسبب إغلاق الموانئ الرئيسية). كما شكلت أسعار المواد الغذائية نحو (60 %) من الزيادة في معدل التضخم العام الماضي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، مع توقّع بقاء التضخم مرتفعاً في المنطقة في العام الحالي عند (14 %).

ثانياً
تحديات انعكاس ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً على توفر الغذاء الآمن

1-2 أسعار السلع الغذائية الأساسية عالمياً

تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثيراً مباشراً على إمكانية الدول لإتاحة هذه السلع لمواطنيها، وكذلك على قدرة مواطنيها للحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين، وبخاصة لسلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية، وتوضح بيانات الجدول رقم (4) الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الأساسية منذ عام 2018 وحتى عام 2021، حيث انعكست هذه التطورات على أسعار السلع الغذائية محلياً. ويظهر الجدول ارتفاع اسعار الزيوت عالمياً بحوالي (20 %) عما كانت عليه عام 2018، وارتفاع أسعار الذرة (16.3 %)، وارتفاع اسعار السكر (12.1 %)، وارتفاع أسعار القمح واللحوم الحمراء حوالي (10 %).

جدول رقم (4): تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية خلال الفترة (2018-2021)

السلع الغذائية الأساسية	2018	2019	2020	2021	معدل النمو
لحوم البقر CIF (دولار / طن)	4,190	4,760	4,660	5,380	8.7 %
الذرة الشامية FOB (دولار / طن)	172	176	181	271	16.3 %
الأرز FOB (دولار / طن)	421	418	497	458	2.9 %
السكر المكرر FOB (دولار / طن)	282	287	289	397	12.1 %
القمح FOB (دولار / طن)	241	220	239	316	9.4 %
زيت جوز الهند CIF (دولار / طن)	997	736	1,010	1,636	18.0 %
زيت نواة النخيل CIF (دولار / طن)	926	665	824	1,533	18.3 %
زيت النخيل CIF (دولار / طن)	639	601	752	1,131	21.0 %
زيت فول الصويا FOB (دولار / طن)	789	765	838	1,385	20.6 %
زيت دوار الشمس FOB (دولار / طن)	765	741	881	1,404	22.4 %

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، حزيران 2022.

ثانياً
تحديـــات انعكاس ارتفـــاع أســـعـار السلع الغـذائيـــة عالميـــاً على توفر الغـذاء الآمن

2-2 مؤشر أسعار مجموعة الأغذية الأساسية محلياً وعالمياً

بلغ متوسط أسعار مجموعة الأغذية الأساسية محلياً (107.0) نقطة للفترة (1/1 - 2022/4/30)، وبارتفاع مقداره (6.1) نقطة، وبمعدل 6.1 % عن متوسط أسعار عام 2019، أمّا عالمياً فقد ارتفع متوسط أسعار مجموعة الأغذية الأساسية إلى (148.7) نقطة في الفترة (1/1 - 2022/4/30)، أي بارتفاع مقداره (53.6) نقطة، وبمعدل 56.3 % عن متوسط أسعار عام 2019، ويرجع ذلك الارتفاع الكبير للمؤشر العالمي مقارنة مع المؤشر المحلي في الفترة (2021، نيسان 2022) نتيجة الزيادات الكبيرة التي شهدتها أسعار بعض السلع الأساسية وبالتحديد سلعتي (الزيوت النباتية والحبوب) بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا التي أثّرت على دول العالم في نيسان 2020، وعمّقتها الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في شباط 2022.

شكل رقم (4): مؤشر أسعار مجموعة الأغذية الأساسية (2019 - نيسان 2022) (2014-2016=100)

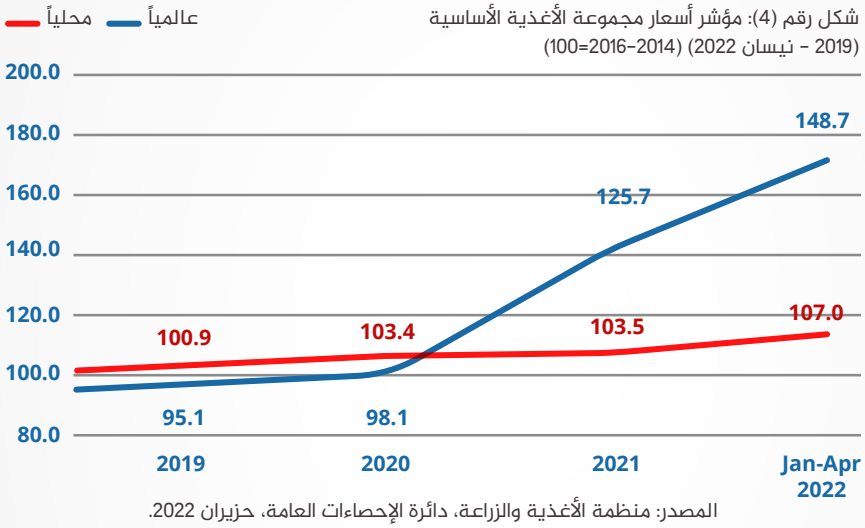

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

3-2 تأثير الحرب الروسية الأوكرانية

في الوقت الذي بدأ فيه الأردن مرحلة التعافي من جائحة كورونا وتداعياتها، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها السلبي على الاقتصاد العالمي وبخاصة على ما يتعلق بالمستلزمات الغذائية وأسعار النفط، لتعطي مؤشرات تحذيرية حول عدم القدرة على تحسن الوضع الاقتصادي الوطني ومعالجة المشكلات الأساسية التي يعاني منها الأردن، خاصة مشاكل الفقر والبطالة وأعباء الدين العام.

ولكون الأردن دولة تستورد معظم احتياجاتها وبالتحديد من القمح والنفط عبر الأسواق العالمية، فضلاً عن استيرادها لكثير من السلع من روسيا وأوكرانيا وبقيمة سنوية إجمالية ناهزت (350) مليون دولار في العام 2021، فكان من البديهي توقع ارتفاع التضخم في الأردن بسبب تلك الحرب، الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على مستويات المعيشة وارتفاع المديونية العامة وتعذّر تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية، خصوصاً أن روسيا وأوكرانيا من أهم البلدان المُصدّرة للقمح عالمياً.

كما وأوضحت البيانات الرسمية أن أغلب مستوردات الأردن من القمح تأتي من رومانيا، التي تمتلك حدوداً مشتركة مع أوكرانيا، ما يعزّز فرص تأثر مستوردات المملكة من هذه المادة الأساسية، فقد استورد الأردن (60 %) من إجمالي مستورداته من مادة القمح من رومانيا، و(23 %) من روسيا، ونحو (9 %) من أوكرانيا.

ثانياً تحديات انعكاس ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً على توفر الغذاء الآمن

حيث، تُبيّن أرقام التجارة الخارجية للأردن والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ارتفاع حجم التبادل التجاري للأردن مع كل من روسيا وأوكرانيا من (303.6) مليون دينار في العام 2016 إلى (351.8) في العام 2021، أي بمعدل نمو تراكمي (3 %) خلال تلك الفترة، كما بلغ حجم التبادل التجاري خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي (49.8) مليون دينار.

وبحسب البيانات، فإن الميزان التجاري يميل لصالح روسيا وأوكرانيا بقيمة (340.8) مليون دينار في العام 2021، فيما تتنوع السلع المستوردة من حبوب وزيوت وحيوانات حية وحديد وغيرها.

يستورد الأردن من روسيا العديد من المنتجات الغذائية منها (حسب القيمة المستوردة للعام 2021): (حنطة، شعير، حمص، أرز)، وبمتابعة أبرز السلع التي تم استيرادها من روسيا أظهرت البيانات أنها كانت الحنطة (قمح) بقيمة (63.2) مليون، وتشكل ما نسبته (32.9 %) من إجمالي المستوردات الأردنية من روسيا، و(23 %) من إجمالي مستوردات الأردن من مادة القمح.

جدول رقم (5): الأهمية النسبية لأبرز السلع الغذائية المستوردة من روسيا للعام 2021 (دينار أردني)

وصف البند (سلع مُختارة)	قيمة المستوردات الأردنية من روسيا	النسبة من إجمالي المستوردات الأردنية من روسيا	قيمة المستوردات الاردنية من دول العالم	النسبة من اجمالي مستوردات المملكة
حنطة (قمح)	63,167,717	32.9 %	274,088,508	23.0 %
شعير	9,648,604	5.0 %	146,341,493	6.6 %
حمص	8,774,254	4.6 %	19,000,141	46.2 %
أرز	6,375,341	3.3 %	126,945,190	5.0 %

دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

وتظهر البيانات أن أهم المستوردات الغذائية من أوكرانيا (حسب القيمة المستوردة للعام 2021) هي: (الشعير، زيوت بذور دوار الشمس، حنطة (قمح)، أبقار حية)، وكانت أعلى سلعة تم استيرادها في ذلك العام هي الشعير بقيمة (49.3) مليون دينار، وتشكل ما نسبته (32 %) من إجمالي المستوردات الأردنية من أوكرانيا، و(33.7 %) من إجمالي مستوردات الأردن من مادة الشعير.

وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 43.4 % خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2021، في حين بلغت نسبة التغطية 45.6 % مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020 بانخفاض مقداره 2.2 نقطة مئوية.

جدول رقم (6): الأهمية النسبية لأبرز السلع الغذائية المستوردة من أوكرانيا للعام 2021 (دينار أردني)

وصف البند (سلع مُختارة)	قيمة المستوردات الأردنية من اوكرانيا	النسبة من إجمالي المستوردات الأردنية من اوكرانيا	قيمة المستوردات الاردنية من دول العالم	النسبة من اجمالي مستوردات المملكة
شعير	49,329,291	32.0 %	146,341,493	33.7 %
زيت بذور دوار الشمس	26,502,120	17.2 %	30,761,868	86.2 %
حنطة (قمح)	23,620,452	15.3 %	274,088,508	8.6 %
أبقار حية	5,511,792	3.6 %	53,376,510	10.3 %

دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

ثانياً
تحديات انعكاس ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً على توفر الغذاء الآمن

2-4 مؤشر أسعار الحبوب محلياً وعالمياً

بلغ متوسط أسعار الحبوب محلياً (132.5) نقطة للفترة (1/1 - 2022/4/30)، وبارتفاع مقداره (6.3) نقاط (أي بمعدل ارتفاع 5.0 %) عن المستوى الذي وصل إليه متوسط أسعار الحبوب في 2019، أمّا عالمياً فقد ارتفع متوسط أسعار الحبوب إلى (156.4) نقطة في الفترة (1/1 - 2022/4/30)، أي بارتفاع مقداره (59.8) نقطة (بمعدل ارتفاع 61.9 %) عن المستوى الذي وصل إليه في 2019، ويرجع سبب الارتفاع الحاد وصولاً إلى مستوى قياسي في نيسان 2022 بلغ (169.7) نقطة إلى الحصار المستمر للمرافئ في أوكرانيا والمخاوف إزاء ظروف المحاصيل في عام 2022 في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد الطلب العالمي انخفاضا طفيفا في ظل ارتفاع الأسعار.

شكل رقم (5): مؤشر أسعار الحبوب (2019 - نيسان 2022) (100=2016-2014)

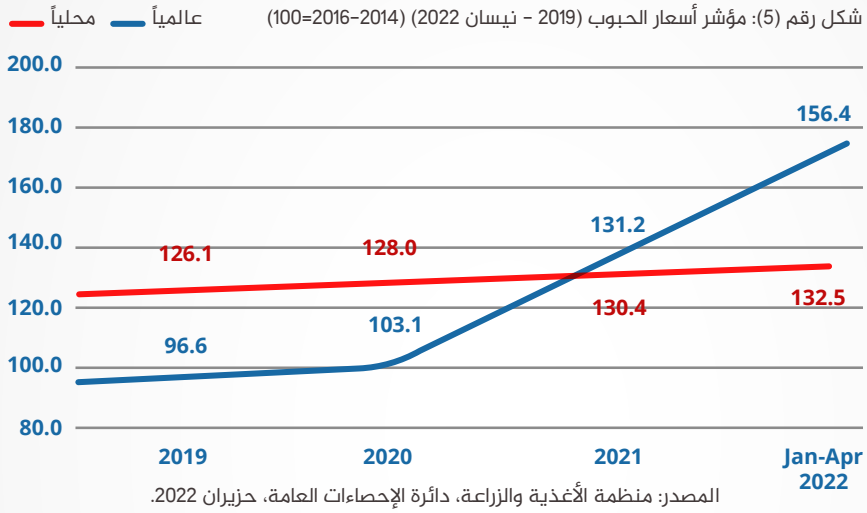

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

2-5 مؤشر أسعار الزيوت النباتية محلياً وعالمياً

بلغ متوسط أسعار الزيوت النباتية محلياً (123.2) نقطة للفترة (1/1 - 2022/4/30)، وبارتفاع مقداره (13.3) نقطة (أي بمعدل ارتفاع 12.1%) عن المستوى الذي وصل إليه متوسط أسعار الزيوت النباتية في 2019، أمّا عالمياً فقد ارتفع متوسط أسعار الزيوت النباتية إلى (219.3) نقطة في الفترة (1/1 - 2022/4/30)، أي بارتفاع حاد مقداره (136) نقطة (بمعدل ارتفاع 163.4%) عن المستوى الذي وصل إليه في 2019، ويرجع سبب الارتفاع الحاد وصولاً إلى مستوى قياسي في نيسان 2022 بلغ (237.5) نقطة إلى استمرار نقص الإمدادات العالمية وارتفاع تكاليف النقل.

شكل رقم (6): مؤشر أسعار الزيوت النباتية (2019 - نيسان 2022) (100=2016-2014)

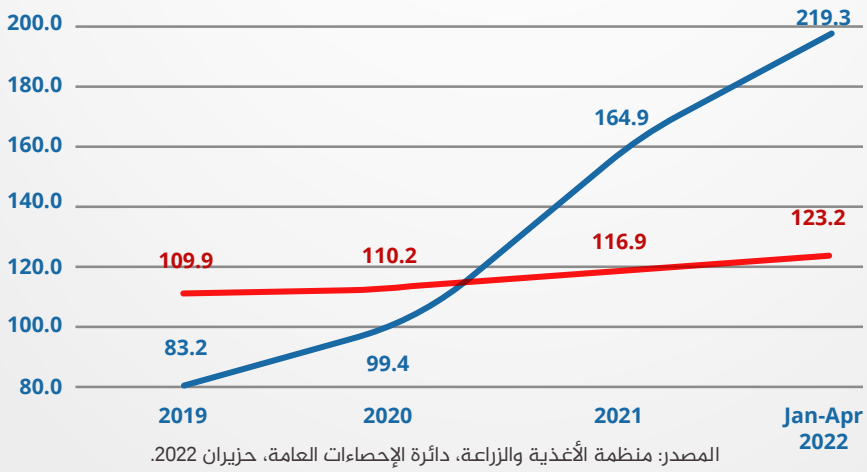

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

ثانياً
تحديات انعكاس ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً على توفر الغذاء الآمن

6-2 مؤشر أسعار منتجات الألبان محلياً وعالمياً

بلغ متوسط أسعار منتجات الألبان محلياً (103.2) نقطة للفترة (1/1 - 2022/4/30)، وبارتفاع مقداره (6.0) نقاط (أي بمعدل ارتفاع 6.2 %) عن المستوى الذي وصل إليه متوسط أسعار منتجات الألبان في 2019، أمّا عالمياً فقد ارتفع متوسط أسعار منتجات الألبان إلى (141.7) نقطة في الفترة (1/1 - 2022/4/30)، أي بارتفاع مقداره (38.9) نقطة (بمعدل ارتفاع 37.8 %) عن المستوى الذي وصل إليه في 2019، ويرجع سبب الارتفاع إلى استمرار نقص الإمدادات العالمية، خاصة وأن إنتاج الحليب في أوروبا الغربية بقي دون مستوياته الموسمية، وقد سجّلت الأسعار الدولية للزبدة الارتفاع الأكبر، وهو ما عكس انكماش العرض، بما في ذلك انخفاض المخزونات، وبخاصة في أوروبا الغربية، وسط ارتفاع حاد في الطلب على التسليم في الأجل القريب.

شكل رقم (7): مؤشر أسعار منتجات الألبان (2019 - نيسان 2022) (100=2016-2014)

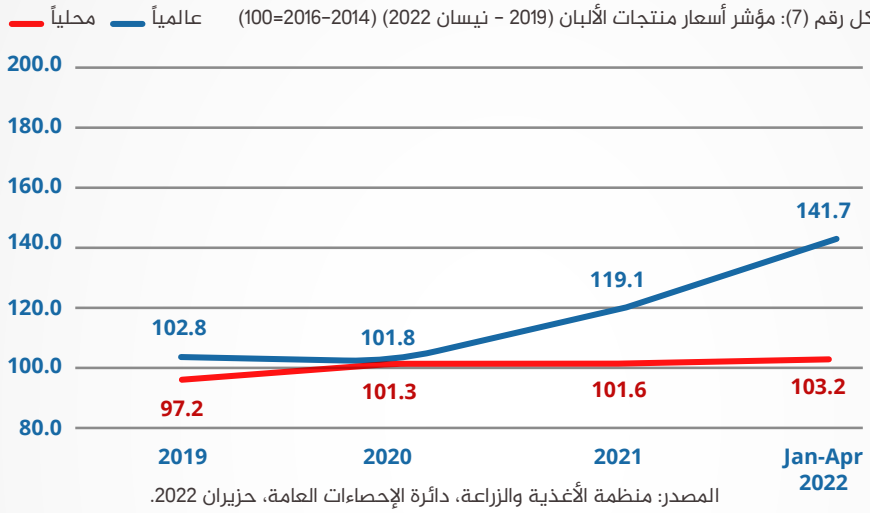

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

7-2 مؤشر أسعار اللحوم محلياً وعالمياً

بلغ متوسط أسعار اللحوم محلياً (95.9) نقطة للفترة (1/1 - 2022/4/30)، وبارتفاع مقداره (7.1) نقطة (أي بمعدل ارتفاع 8%) عن المستوى الذي وصل إليه متوسط أسعار اللحوم في 2019، أمّا عالمياً فقد ارتفع متوسط أسعار اللحوم إلى (116.6) نقطة في الفترة (1/1 - 2022/4/30)، أي بارتفاع مقداره (16.6) نقطة (بمعدل ارتفاع 16.6%) عن المستوى الذي وصل إليه في 2019، ويرجع سبب الارتفاع إلى الطلب الكبير وسط انكماش العرض العالمي، بما يعكس اختلالات في صادرات الدواجن من أوكرانيا وارتفاع حالات تفشي إنفلونزا الطيور في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وانخفاض العرض للمواشي الجاهزة للذبح.

شكل رقم (8): مؤشر أسعار اللحوم (2019 - نيسان 2022) (100=2016-2014)

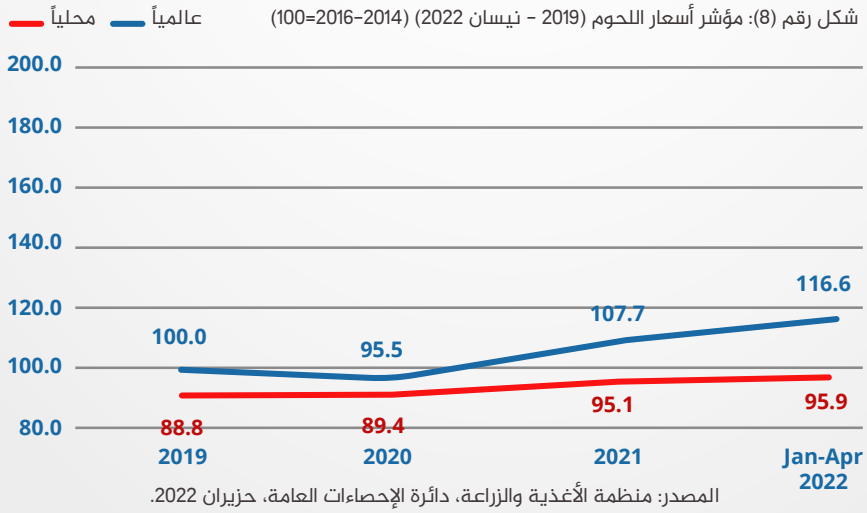

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

ثانياً تحديـات انعكاس ارتفـاع أسـعـار السلع الغـذائيـة عالميـاً على توفر الغـذاء الآمن

8-2 مؤشر أسعار السكر محلياً وعالمياً

بلغ متوسط أسعار السكر محلياً (109.2) نقطة للفترة (1/1 - 2022/4/30)، وبارتفاع مقداره (5.2) نقاطة (أي بمعدل ارتفاع 5.0%) عن المستوى الذي وصل إليه متوسط أسعار السكر في 2019، أمّا عالمياً فقد ارتفع متوسط أسعار السكر إلى (115.7) نقطة في الفترة (1/1 - 2022/4/30)، أي بارتفاع مقداره (37.0) نقطة (بمعدل ارتفاع47.1%) عن المستوى الذي وصل إليه في 2019، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار الإيثانول في البرازيل، مصحوباً باستمرار ارتفاع الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى على الزيادة في الأسعار العالمية للسكر.

شكل رقم (9): مؤشر أسعار السكر (2019 - نيسان 2022) (100=2016-2014)

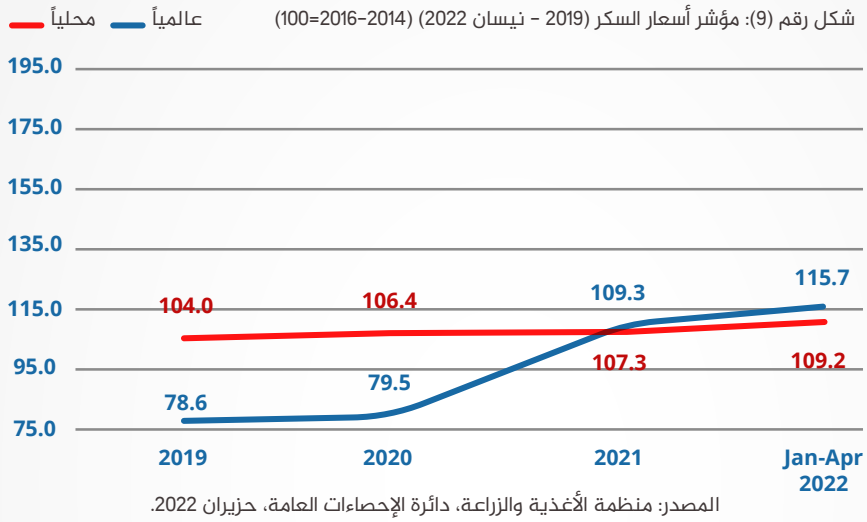

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

وعليـه، فـإن ترتيب مجموعـة الأغذيـة الأسـاسـيـة عالميـاً حسـب فـرق مؤشـر الأسـعـار خلال الفتـرة (2019 - نيسان 2022)، جاء على النحو التالي: [الزيوت النباتية بفارق (136) نقطة، ثم الحبوب بفارق (59.8) نقطة، ثم منتجات الألبان بفارق (38.9) نقطة، ثم السكر بفارق (37) نقطة، وأخيراً اللحوم بفارق (16.6) نقطة]، وبذات الترتيب أعلاه تأثرت مجموعة الأغذية الأساسية المحلية بمؤشرات أسعار مجموعة الأغذية الأساسية العالمية باستثناء اللحوم التي جاءت بالمرتبة الثانية محلياً بفارق (7.1) نقطة، وذلك بعد الزيوت النباتية التي جاءت بالمرتب الأولى بفارق (13.3) نقطة، تبعها الحبوب ومنتجات الألبان والسكر بفارق بلغ (6.3) و(6.0) و(5.2) نقاط على التوالي.

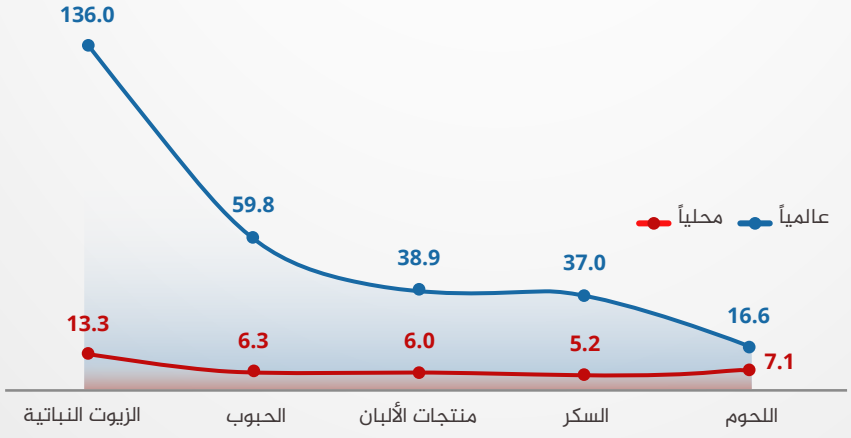

شكل رقم (10): ترتيب مجموعة الأغذية الأساسية حسب فرق مؤشر الأسعار للفترة (2019 - نيسان 2022)
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دائرة الإحصاءات العامة، حزيران 2022.

ثالثاً توصيات تساهم في استقرار وتعزيز الأمن الغذائي

3-1 سياسات الاستجابة لارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً

تشير تقارير صندوق النقد أن سياسات الدول أصبحت معقدة بشكل متزايد بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن احتواء التضخم هو أولوية رئيسية، على الرغم من التعافي الهش، حيث أن البلدان التي توجد فيها مخاطر ارتفاع توقعات التضخم أو اتساع ضغوط الأسعار، تحتاج إلى زيادة في معدلات سياسة الاحتواء، وعليه يجب على صانعي السياسات اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة لتخفيف أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية العالمية على أسعارها محلياً إضافة إلى السياسات الحالية، فضلاً عن التصدي لمخاطر الأمن الغذائي والتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار على الفقراء وضمان حماية الأسر الضعيفة، ومن أبرز تلك التدابير:

1. إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على المواد الغذائية.
2. تعزيز نشاط القطاع الخاص.
3. تقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

3-2 مُقترحات لتحسين سير ونشاط الأمن الغذائي في الأردن

يجب تصحيح الاختلال في الأمن الغذائي, والتغلب على المعيقات التي تحول حول نهوضه وتحسين مستوياته وذلك من خلال:

1. إن مفهوم الأمن الغذائي الذي نسعى إلى تحقيقه وتوفيره يتطلب إيجاد سياسات واستراتيجيات زراعية وغذائية تكون قادرة على انتاج ذاتي محلي أو تسهيل إجراءات الاستيراد لتحقيق الأمن الغذائي بكافة أبعاده.
2. إزالة المعيقات أمام القطاع الزراعي، حيث يواجه العديد من التحديات مثل (الارتفاعات الحادة في مستلزمات الانتاج الزراعي، ضعف التمويل ومحدوديته الشديدة، انحسار مساحات الاراضي المزروعة القابلة للزراعة، ارتفاع كلف الطاقة، اضافة إلى مشكله التسويق الزراعي وضعف المؤسسات والخدمات الزراعية) وغيرها من التحديات.
3. تنفيذ المبادرات المقترحة ضمن محرك الزراعة والأمن الغذائي في رؤية التحديث الاقتصادي:

أ. إطلاق صندوق لتسريع الاستثمار في القطاع الغذائي في الأردن.
ب. تأسيس جهة متخصصة بالأمن الغذائي.
ج. تأسيس مركز وطني لأبحاث الأمن الغذائي.
د. إعداد نظام رقمي للبيانات الغذائية.
هـ. دعم مشاريع الاستثمار، والتقنيات الزراعية، والبحث والتطوير في مجال التقنيات الغذائية.
و. تعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب وبالأخص القمح والشعير، بما في ذلك زيادة المساحات المخصصة لزراعة هذه المحاصيل.

قائمــة المراجـــع

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعه الدول العربية، أوضاع الامن الغذائي العربي 2020.
2. منظمــة الأغذية والزراعــة للأمم المتحـدة، حالـة الأمـن الغذائـي والتغذية في العالم 2021.
3. دائـرة الإحصـاءات العـامــة، بيــانـــات التـجـــارة الخـارجـيـــة، وأســعـار المســتهـلـك.
4. رؤيـــــة التـحـــــــديـث الاقتـــصـــــــادي 2022.
5. مجلــة الايكونــومست، وحــدة المعلومــات الاقتصاديــة، مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2021.
6. وزارة الـزراعـــة الأردنيـــة، الاســتراتيجيـة الوطنيـــة للأمـــن الغـذائـــي (2021-2030).

06 5666 151
06 5666 155
079 6849 186

info@ammanchamber.org.jo
www.ammanchamber.org.jo

قسم الدراسات والأبحاث
إدارة السياسات والدراسات

غرفة تجارة عمان

حزيران/ 2022